مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

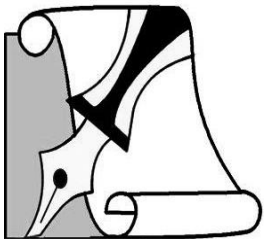

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الإجرام الصهيوني بين الإستيطان والتوطين

١ . الإستيطان

أ . مدخل

لقد باشرت الدوائر الصهيونية منذ بداية القرن التاسع عشر بالعمل على الإستيطان في فلسطين، مستغلة بعض الظروف السياسية السائدة في ذلك الحين وأهمها ضعف الدولة العثمانية والمساعدات الكبيرة التي قدمتها بريطانيا لهذه الدوائر لاسيما بعد فرض إنتدابها على فلسطين، فأقامت العديد من المستعمرات اليهودية، التي تطور بعضها ليصبح مدناً كبيرة. واستطاعت هذه المستعمرات السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بعد نزع ملكيتها من أصحابها الشرعيين وبطرق مختلفة، مثل الشراء والمصادرة والطرد عن طريق ارتكاب المذابح والمجازر، الأمر الذي أجبر معظم أبناء الشعب الفلسطيني على ترك أراضيهم ومنازلهم ليعيشوا لاجئين في مخيمات البؤس والشقاء.

لقد شكل الإستيطان الصهيوني حالة سرطانية ملازمة للإستعمار، بدأت معه، ونشأت وتطورت في ظله، وهي ما كان لها أن تقوى وتشتد لولا سياسة النظم الإحتلالية، التي عملت على تشجيعها بهدف حكم وإبتزاز البلدان المحتلة. ولم تكتف الأنظمة الإستعمارية بتشجيع العمليات الإستيطانية، بل قامت بسن قوانين تشرعنها، وفرضت رساميل تمولها، وأفردت لها حاميات عسكرية تحميها وتدافع عنها. وقد برز الإستيطان في البداية أميركياً وأسترالياً، ثم غدا إنكليزياً وفرنسياً، قبل أن تتفرد به العصابات الصهيونية وحدها في عالم اليوم. ويتميز الإستيطان الصهيوني في فلسطين بكونه حركة إستعمارية إحلالية، أي تقوم على إستجلاب مجموعات بشرية غريبة عن البلد وإحلالها فيه بعد طرد أو قتل أهل البلد أنفسهم، لكنها بقيت مع ذلك كظاهرة خاصة وفريدة من نوعها في التاريخ المعاصر لأنها لم تستطع القضاء المبرم على الشعب الأصلي كما حصل في أميريكا وأستراليا. وتستند فكرة الإستيطان اليهودي أيضاً إلى بعد توراتي ديني بهدف توظيف الدين سياسياً، وإقتصادياً و عسكرياً وإجتماعياً وإستراتيجياً لإقامة المشروع الصهيوني الموسع في فلسطين تحت شعار (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض).

لقد قام كبار زعماء الحركة الصهيونية، مثل يسرائيل زانغويل وتيودور هرتسل وحاييم وايزمان، بتغطية إستعمارية فاضحة بالترويج لهذا الشعار إعلامياً وسياسياً مما أدى الى نشوء واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية المفجعة التي وقعت في القرن العشرين، ألا وهي قتل الفلسطينيين أو ترحيلهم قسراً وتعسفاً من أراضيهم وأرزاقهم وتشريدهم ظلماً وجوراً في شتى أنحاء الأرض. والمقصود بهذا الشعار الكاذب هو أن هناك (أرضاً بلا شعب) وهي أرض فلسطين العربية الإسلامية العامرة بسكانها الأصليين الشرعيين التي لابد من إعطائها لـ(شعب بلا أرض)، والمقصود هم اليهود المطرودون من أوروبا بسبب فسادهم وتآمرهم وخيانتهم للبلاد التي عاشوا فيها وصولاً إلى المجازر النازية التي سرعت برحيلهم أو ترحيلهم للخلاص من شرورهم. علماً بأن اليهود ما كانوا يشكلون في أي يوم من الأيام شعباً موحداً، بل هم شراذم تتبع بشكل أو بآخر الدين اليهودي ولا يجمعها إلا الدين فقط، بينما الشعب في المصطلح العلمي لابد له من توافر صفات عامة أخرى كوحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك والإقامة على أرض محددة تحت سلطة واحدة، وهذا غير متوفر عند أتباع الديانة اليهودية عبر التاريخ. لذلك يبقى الشعار كاذباً في شقيه وغير صحيح على الإطلاق.

وتجدر الاشارة الى أن اليهود هم في أغلبهم من أصل أوروبي وعاشوا في أوروبا وكانوا منبوذين من الجميع، وتم بالتالي ترحيلهم واستخدامهم بإنشاء مستوعب وظيفي أو كيان وظيفي لهم لخدمة الأهداف والمصالح الإستعمارية، وخاصة البريطانية بناء لوعد وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور عام ١٩١٧ .

إنطلق المشروع الصهيوني عملياً في مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ وذلك من خلال عملية إنقلاب ديموغرافي – جغرافي تمت بأبشع الوسائل الإرهابية العسكرية، مما أدى إلى مصادرة أغلب الإمكانات والموارد الوطنية للشعب الفلسطيني في شتى مجالات الزراعة و الصناعة والعمالة والمياه السطحية والجوفية، وصولاً الى دفن النفايات النووية والكيميائية في أماكن سكن الفلسطينيين. كذلك من عناصر المشروع الأساسية، السيطرة على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين من أجل إنشاء الهيكل المزعوم في القدس، فتمت مصادرة مناطق الوقف الإسلامي والأحياء العربية في المدينة . وقد أصدر مجلس الأمن الدولي في آذار من العام ١٩٧٩ القرار رقم ٤٨٨، إعتبر فيه كافة الأعمال الإستيطانية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية، فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧، بما فيها الشطر الشرقي من مدينة القدس، بأنها غير قانونية، وأنها تخالف الشرائع الدولية، وتتعارض كلياً مع الفقرة ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعة. وبرغم هذا القرار الدولي الواضح، فإن إسرائيل مضت ولا تزال في العمليات الإستيطانية، مصادرةً وبناء وتوسعاً، في الوقت الذي تتعامل فيه دول كثيرة في العالم مع هذه المستوطنات، وتتبادل معها الخدمات، وتقدم لها المساعدات، وتعترف ببلدياتها ومجالسها المحلية.

من ناحية أخرى قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وما تزال، باتباع سياسة منهجية مشجعة لهجرة الإسرائيليين الى الضفة الغربية المحتلة. من أجل ذلك، قامت هذه الحكومات بمنح مكافآت ومحفزات إقتصادية مباشرة للمستوطنين أو للسلطات المحلية اليهودية، من أجل رفع مستوى حياتهم بغرض تشجيع الهجرة للمستوطنات. ومعظم المستوطنات، في الضفة الغربية، معرّفة كمناطق أفضلية قومية (مناطق تطوير) "أ" أو "ب". وهذا التعريف يضم المستوطنين العاملين في المستوطنات أو الذين استثمروا فيها، وهم يتمتعون بمكافآت وتسهيلات مالية كبيرة. علماً بأنه توجد ست وزارات تقوم بمنح هذه المكافآت والتسهيلات وهي: وزارة الإسكان (قروض كبيرة لمشتري الشقق، وجزء من هذه القروض يتحول الى منحة)، مديرية إدارة أراضي الدولة (تخفيض كبير بكلفة إيجار الأراضي). وزارة التربية (محفزات للمعلمين، إعفاء من دفع قسط التعليم في رياض الأطفال وسفريات مجانية لطلاب المدارس)، وزارة الصناعة والتجارة (منح المستثمرين، بنى تحتية لمناطق صناعية الخ ...). وزارة العمل والرفاه (محفزات للباحثين الإجتماعيين) ووزارة المالية (تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات).

ب – الخيارات الإستيطانية :

لم تكن بدايات المشروع الإستيطاني الصهيوني معزولة عن سياقها السياسي، ولاعن أسئلة إستراتيجية برزت أمام صناع القرار في إسرائيل، وكان السؤال المركزي يدور حول: ما الذي تريد إسرائيل أن تصنعه بالمناطق المحتلة؟ وما هي خياراتها لمستقبل هذه المناطق، ودور الإستيطان في تحديد هذا المستقبل؟

تبلورت المقاربات الإسرائيلية للإجابة عن هذه الأسئلة على شكل خيارين:

الأول: ضم الأراضي المحتلة الجديدة عام ١٩٦٧ إلى الدولة الكيان، وهذا ينطوي على ضم مئات آلاف الفلسطينيين إلى إسرائيل، الأمر الذي يشكل إخلالاً خطيراً بالميزان الديموغرافي والطابع اليهودي للكيان.

الثاني: إبقاء السيطرة العسكرية الإسرائيلية على هذه الأراضي وإدارتها من دون ضمها، وذلك لتحقيق أهداف بعيدة المدى تتعلق بهامش المساومة في سياق التسوية النهائية مع الفلسطينيين والدول العربية.

أما فكرة "أرض إسرائيل الكاملة" في تلك المرحلة، فلم تظهر كواحدة من الخيارات غداة الحرب، إلا أن تفكيراً إسرائيلياً مبكراً بالسيطرة الدائمة على المناطق المحتلة كخيار إستراتيجي كان في طور التبلور. وكان محور هذا التفكير يتجسد في رؤية مركزية تقول بعدم إفساح المجال لوجود أي جيوش عربية غربي نهر

الأردن، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية أو أي كيان سياسي فلسطيني مستقل في المناطق المحتلة، ولتحقيق ذلك ينبغي تسخير حضور عسكري وأمني وبشري في هذه المناطق على شكل مواقع عسكرية " ناحال" (الشباب الطلائعي المقاتل) ومستوطنات مدنية وشبه عسكرية. ووفق هذه الرؤية التاريخية كانت المستعمرات تمثل التعبير العملي عن مجهود قومي إسرائيلي يرمي إلى الحؤول دون تقرير الفلسطينيين لمصيرهم غربي نهر الأردن.

كذلك لعبت إسرائيل أيضاً على المصطلحات المتعلقة بالحدود والواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وهي تنص في أصلها الإنكليزي على الإنسحاب من أراضٍ محتلة وليس الأراضي أو كافة الأراضي، ويعزز هذا التفسير إشارة ثانية في النص وهي "الإنسحاب الى حدود آمنة". ومن هنا اعتبرت اسرائيل حدود حزيران ١٩٦٧ كحدود هدنة وغير آمنة. وبالتالي فإن قيمتها ليست كالحدود الدولية، مما يسهل إدخال تعديلات وتغييرات عليها، فخطوط الهدنة لا تعكس سوى حقيقة الوضع العسكري في لحظة وقف إطلاق النار، وهي لا تشكل نقطة إنطلاق في المفاوضات ولهذا اشترطت اسرائيل بأن توفر الحدود الدائمة كل المطلوب لحماية المصالح الحيوية الإسرائيلية في الأمن والمياه والحقوق التاريخية ومصالح مستوطنيها اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جاءت إتفاقات "أوسلو" عام ١٩٩٣ لتحمل معها حدثاً فريداً، وربما وحيداً في تاريخ الصراعات السياسية المعروفة حتى الآن، فلأول مرة تستمر قوة إحتلال باحتلالها لشعب آخر برضى وقبول ممثليه، وهي فريدة في نصوصها وملاحقها العديدة، ونادرة في تجاوزها لقواعد القانون الدولي وميثاق جنيف. وقد قدمت الإتفاقية لإسرائيل فرصة، لأول مرة في تاريخ الصراع، لتخرج من صورة القوة المحتلة، وليتحول الجيش الإسرائيلي إلى قوة تعمل بالتوافق والتعاون مع الفلسطينيين. وبحسب تعبير الكاتب "أورنسون" تحول هذا الجيش المحتل إلى جيش "ضيف"، في حين بقيت إسرائيل من حيث الجوهر كدولة إحتلال، وكل ذلك بالإتفاق!!

كما أن إتفاقات "أوسلو" قدمت لإسرائيل، ولأول مرة، ذريعةً قانونيةً ونوعاً من الشرعية السياسية، لمواصلة سياسة الإستيطان. فهذه الإتفاقات من حيث المبدأ أقرت عدم إخلاء أي مستوطنة خلال سنوات المرحلة الإنتقالية، واستثنت المستوطنات والشرايين الحيوية من مناطق نفوذ سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ووضعت مسؤولية الأمن في هذه المناطق ومسؤولية التصرف بالأراضي حصرياً بيد إسرائيل. وبالإجمال يمكن القول إن نصوص وبنود اتفاقات "أوسلو" (أوسلو ١ وأوسلو ٢ والقاهرة)، قد أعطت إسرائيل ذرائع ومبررات لم يستطع الفلسطينيون إزاءها الإتيان بحجة قوية تتصدى لها، عدا الحجة الأخلاقية. وفي ضوء هذه المعطيات واصلت

الدولة المحتلة سياسة التوسع الإستيطاني، واضعةً نصب عينيها تعميق حالة عدم التكافؤ التفاوضي مع الفلسطينيين، ومراكمةً أسباب الضغط، عبر فرض مزيد من الوقائع الإستيطانية على الأرض استباقاً لمراحل التسوية اللاحقة. والمتأمل لكل هذه الحقائق يدرك مدى خطورة إتفاقية أوسلو على الحقوق الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يجعلها أقرب ما تكون من حدود الجريمة الوطنية والتاريخية خاصة أنها شرعنت جريمة التشريد القهري وأدت إلى نتائج عديدة صبت كلها في صالح الإسرائيليين، من أهمها:

- إنهاء قضية اللاجئين بتوطينهم في البلدان المضيفة لهم.
- حلّ مشكلة المستوطنات بضم معظم مناطق الإستيطان إلى إسرائيل.
- حلّ مشكلة الأمن بضم مناطق حدودية على طول خط الهدنة وفي الأغوار إلى إسرائيل.
- حلّ مشكلة المياه بضم الأراضي التي تقع تحتها أحواض مائية إلى إسرائيل.
- حلّ مشكلة القدس باعتراف فلسطيني بشرعية الوضع القائم فيها.

ج – الإستراتيجية الإستيطانية :

يُعتبر الإستيطان أداة مزدوجة الهدف في الطريق لتحقيق المشروع الصهيوني الكبير، إن لناحية استيلائه على الأراضي العربية والتخلص من أهلها وأصحابها الشرعيين، أو لناحية تحويل المستوطنات إلى ثكنات عسكرية وقلاع محصنة، والمستوطنين إلى جيش مسلح للدفاع عنها. لذلك اتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، برغم إختلاف توجهاتها السياسية أحياناً، على اعتبار الإستيطان الركيزة الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الرامية في النهاية إلى تهويد الأراضي المحتلة، وفرض الأمر الواقع الذي يصعب تغييره على الدول العربية والفلسطينيين، وخطوة نحو تحقيق الغاية القومية العليا المتمثلة في إقامة إسرائيل الكبرى من البحر الى النهر. لذلك تم اختيار مواقع المستوطنات وحجمها والطرق التي تخدمها طبقا لتخطيط وإدارة مركزية من قبل قيادة واحدة في وزارة التعمير الإسرائيلية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع، وذلك بهدف حصار المدن العربية الكثيفة السكان وعزلها عن بعضها، وتقطيع أوصال التجمعات السكانية العربية، مع توفير الإتصال والحماية المتبادلة فيما بين المستوطنات بعضها ببعض، وبينها وبين العمق الإسسرائيلي، وبما يحقق الإشراف والسيطرة عسكرياً على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في الضفة الغربية بشكل خاص، ويتيح سرعة إنتشار القوات الإسرائيلية في حالات التوتر لتفرض سيطرتها على كل المناطق المحتلة.

في العام الماضي أصدر معهد فان لير الإسرائيلي في القدس دراسة بعنوان "إسرائيل على مشارف القرن الواحد والعشرين"، تحدد الأهداف والغايات القومية المستقبلية لكيان العدو على أنها: "السعي لإقامة إسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط". ولتحقيق هذا الهدف في ظل ما يسمى "عملية السلام"، التي قبِلها العرب، من دون وجود أي مَعلم حقيقي من معالم السلام المتعارف عليها عالمياً، فإن إسرائيل تسعى الى ضمّ أقصى ما تستطيع ضمّه من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها العام ١٩٦٧ بالإستيطان الزاحف، بما يحقّق لها متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيوستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية وفرض شرعيتها على تلك الأراضي بإخلائها من السكان العرب حفاظاً على الهوية اليهودية، على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال ما تسميه الردع الوقائي لتأمين عمليات الضمّ والتهويد والتحكّم بالمناطق المحتلة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

وتفيد الدراسة أيضاً بأن الدولة العبرية تسعى إلى البقاء داخل حدود آمنة معترف بها دولياً، في ظل تفوّق حضاري وتكنولوجي وعلاقات متينة مع دول الجوار العربية ودول الجوار الجغرافي الأخرى، بما يضمن السيادة الإسرائيلية المطلقة ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة في الحاضرة الإسرائيلية. ومن المفروغ منه أنه لا يمكن تحقيق كل هذه الغايات والأهداف القومية والإستراتيجية من دون تركيز الإستيطان اليهودي وتكثيفه وتقليص الحضور العربي الى أدنى حد ممكن .

لقد مرّ على عملية الإستيطان اليهودي في أراضي العام ١٩٦٧ نحو خمسة عقود من الزمن، بينما لا يزيد العمر الإستيطاني لمستوطنين حديثين على سنوات قليلة أو ربما بضعة شهور. وينتمي هؤلاء الوافدون الى جماعات يهودية إثنية مختلفة، فمنهم يهود أميركيون ويهود قادمون من جنوب أفريقيا وآخرون من الإتحاد السوفياتي السابق، أي أن غالبيتهم من الأشكيناز الغربيين والبقية من السفاراديم من أصول شرقية. وقد شكّل هؤلاء شريحة إجتماعية مميزة في المجتمع الإسرائيلي، بحيث حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن الإحتفاظ بعلاقة حميمة معهم، إلى حدّ أنهم باتوا يشكّلون الفئة الوحيدة من سكان إسرائيل المدللة والمحتفظة بتسهيلات ومميزات خاصة. فهم الوحيدون الذين لا يوجد في صفوفهم فقراء أو تحت خط الفقر، ولا توجد بينهم أسرة من دون مسكن مريح، ولا يوجد طفل من أطفالهم من دون مدرسة أو مدرّسين أو كتب دراسية مهما كانت المستوطنة التي يعيشون فيها صغيرة أو نائية. ويحصل هؤلاء على حسم قدره ٧٪ من الضرائب المفروضة على عموم الإسرائيليين، وإذا أرادوا استثمار أموالهم في الضفة الغربية وقطاع غزة سابقاً، فإن حوافز وتسهيلات إضافية تُعطى لهم.

لقد تجاوز عدد المستوطنين اليهود في أراضي الضفة الغربية النصف مليون مستوطن، وهم يشكّلون ٩٪ من مجمل سكان إسرائيل اليهود ويقيمون في نحو ١٧٥ مستوطنة معترف بها من قبل وزارة الداخلية. هذا بالإضافة إلى مستوطنات أخرى كبيرة وصغيرة داخل أراضٍ تمّ ضمّها وإلحاقها ببلدية القدس، وأيضاً بؤر إستيطانية غير معترف بها رسمياً. والفارق الأهم بين هذه المستوطنات هو الفارق بين مستوطنات دينية وأخرى علمانية. وضمن كلا الكتلتين توجد مجموعات متطرفة ذات نزعات قومية وشوفينية ودينية تتبنّى الايديولوجيا الصهيونية المصبوغة بصبغة توراتية ما ورائية وخلاصية. ولا شك بأن لهؤلاء تأثيرات سياسية كبيرة جداً على مسار عملية الصراع والتفاوض والتسوية لجهة العرقلة وإدخال المنطقة في المستحيل. ومن ضمن هؤلاء ما يسمى «مجلس المستوطنين» الذي تأسس العام ١٩٨٠، ويضم في عضويته مستوطنين من مختلف الإتجاهات الحزبية السياسية السائدة في أوساط المستوطنين. ويعلن هذا المجلس أن أهدافه تتمحور حول تطبيق السيادة الإسرائيلية على مناطق ما يسمونه "يهودا والسامرة" أي الضفة الغربية المحتلة، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ مما يسمى "أرض إسرائيل الكاملة". كذلك هناك "غوش ايمونيم" (اي كتلة الإيمان) ورابطة "يشاع" (أي الضفة الغربية) التي تمثّل حركات إستيطانية إيديولوجية متطرفة تشجع على الإرهاب ضد الفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً، بل وحتى ضد أي يهودي يفكر بالتنازل عن شبر من الأراضي المحتلة كما حصل مع اسحق رابين رئيس الحكومة الصهيونية، الذي اغتاله أحد المنتمين إلى هذه التيارات الشوفينية التي تمثل الأصولية اليهودية الإرهابية الرافضة للسلام والإستقرار في المنطقة.

لقد إختار اليهود منذ إنطلاق إستراتيجيتهم الإستيطانية في مؤتمر بازل أرض فلسطين لتحقيق هدفهم القومي ألاهم (دولة اليهود). وهم بدأوا التطبيق بالسيطرة على الأرض وإستيطانها وفقاً لأهداف محددة، أبرزها ما يلي:

١ – **الأهداف الإجتماعية:** عاش اليهود في قارات العالم موزعين ومشتتين ولم يكن لهم وطن واحد يجمعهم، ولكل منهم لغته الخاصة تبعا للبلد الذي عاش فيه، لذلك تم التركيز على دمج العناصر اليهودية المهاجرة في مجتمع واحد لتقوية الروابط الإجتماعية بينهم .

٢ – **الأهداف الأمنية:** تعتبر المشاكل الأمنية أكبر المشاكل التي عانى ويعاني منها كيان العدو، حيث أن الفلسطينيين بدأوا ومنذ دخول اليهود إلى فلسطين بمقاومتهم وقتل العديد منهم، ومن هنا جاءت سياسة بناء المستعمرات ضمن إستراتيجية أمنية وقائية ترمي لتحقيق الأهداف التالية:

أ – أمن الأفراد: وذلك من خلال العيش في تجمعات سكانية وتزويدها بالسلاح للدفاع ضد هجمات المقاومة الفلسطينية.

ب – أمن الدولة: تم بناء المستعمرات الإسرائيلية لتشكل خطوطاً دفاعية أمام الهجمات العربية ومن جميع الجهات، وكذلك لتشكل قواعد انطلاق للجيش الإسرائيلي باتجاه الدول العربية المجاورة.

٣ – **الأهداف السياسية:** يعتبر الإستيطان الإسرائيلي والتوسع المستمر فيه، وسيلة ضغط يمارسها اليهود على الفلسطينيين والعرب عموماً لتحقيق مكاسب سياسية وفرض واقع الوجود اليهودي على الأرض، وجعل المستعمرات مدار البحث الأهم على طاولة المفاوضات للتحكم بملامح الحل النهائي، وكذلك لإشغال الرأي العام العالمي عن الممارسات العدوانية اليهودية .

٤ – **الأهداف الإقتصادية:** لقد ركز اليهود ومنذ بداية الإستيطان في فلسطين على انتقاء المناطق التي تخدم أهدافهم وتحقق لهم المكاسب الإقتصادية، فالشعب اليهودي شعب يعتمد في الأساس على الرأسمالية والنفوذ المالي. لذلك تم اختيار الأراضي الجيدة من النواحي الإقتصادية لبناء تجمعاتهم السكنية حولها، واختيار الأراضي القريبة من مصادر المياه، وكل ذلك لتضييق العيش على عرب فلسطين لإجبارهم على الرحيل وترك أراضيهم والهجرة الى الخارج، تمهيداً لتحقيق يهودية الدولة.

٥ – **عزل الفلسطينيين:** ركز اليهود، من خلال إقامة المستوطنات واختيار مواقعها بدقة على عزل الفلسطينيين عن بعضهم البعض من ناحية، وإبعادهم وعزلهم عن السكان اليهود من ناحية أخرى وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- خلق حاجز أو حواجز لمنع التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين وأشقائهم في المحيط العربي.
- خلق جدار أمني بين السكان الفلسطينيين والسكان اليهود داخل الخط الأخضر.
- تجزئة الأراضي الفلسطينية وإعاقة التواصل الجغرافي فيما بينها.
- تضييق العيش على العرب من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم والهجرة إلى خارج فلسطين.

د – بداية الإستيطان اليهودي في فلسطين:

بدأت فكرة الإستيطان في فلسطين، تلوح في الأفق، بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر في أوروبا، حيث بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي الجديد بترويج فكرة تقضي بأن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي، وإنما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين، يجب أن يعودوا إليه وكانت تلك الفكرة أولى معالم ما سمي فيما بعد بالصهيونية المسيحية.

وكانت أولى الدعوات لتحقيقها عملياً ما قام به التاجر الدنماركي أوليغربولي عام ١٦٩٥، الذي أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت.

وفي عام ١٧٩٩ كان الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت أول زعيم دولة يقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته الشهيرة الفاشلة على مصر وسوريا. واشتدت حملة الدعوات للمشروع الإستيطاني اليهودي في فلسطين في القرن التاسع عشر، حيث انطلقت هذه الدعوات من أوروبا مستغلة المناخ السياسي السائد حول الأطماع الإستعمارية الأوروبية في تقسيم ممتلكات الرجل المريض"الدولة العثمانية" والتي عرفت حينئذ "بالمسألة الشرقية". وقد تولى أمر هذه الدعوات عدد من زعماء اليهود وغير اليهود، أمثال: اللورد شافتسبوري، الذي دعا إلى حل "المسألة الشرقية" عن طريق استعمار اليهود لفلسطين، بدعم من الدول العظمى. وساعده في ذلك اللورد هنري بالمرستون الذي شغل عدة مناصب منها، وزير خارجية بريطانيا، ثم رئيس مجلس وزرائها حيث قام بتعيين أول قنصل بريطاني في القدس عام ١٨٣٨ وتكليفه بمنح الحماية الرسمية لليهود في فلسطين، كما طلب من السفير البريطاني في القسطنطينية التدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين. وبعد ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سعت هذه الحركة إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وكان من أبرز نشطائها لورنس أوليفانت الذي كان عضواً في البرلمان الإنكليزي، وعمل أيضاً في السلك الدبلوماسي الإنكليزي، واعتقد بضرورة تخليص اليهود من الحضارة الغربية بتوطينهم في فلسطين، وذلك بإدخالهم كعنصر لإنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها الإقتصادية، لما يتمتع به اليهود من ذكاء في الأعمال التجارية ومقدرة على جمع الأموال. ومن أجل ذلك قام في عام ١٨٨٠ بنشر كتاب بعنوان "أرض جلعاد"، اقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية شرقي الأردن شمال البحر الميت، لتكون تحت السيادة العثمانية بحماية بريطانية، وكذلك شجع استعمار اليهود لفلسطين والمناطق المجاورة عن طريق إقامة مستعمرات جديدة ومساعدة القائم منها. كذلك حاول العديد من زعماء اليهود في القرن التاسع عشر القيام بمشاريع لتوطين اليهود في فلسطين.

هـ – مراحل الإستيطان الصهيوني في فلسطين:

نشأ الإستيطان الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ومر بعدة مراحل كان لكل مرحلة منها هدف مختلف عن المرحلة التي سبقتها، كما كان لكل مرحلة منها الطابع الخاص بها. ويمكن تقسيم الإستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ إلى مراحل تمت في العهد العثماني وفي عهد الإنتداب البريطاني على فلسطين، ومراحل أخرى تمت بعد إعلان قيام الكيان في ١٩٤٨/٥/١٥، ومستمرة حتى الآن، ويمكن إجمالها بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الدولة العثمانية، وتحديداً منذ انعقاد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ بعد هزيمة محمد علي باشا وإبنه إبراهيم، واستمرت حتى عام ١٨٨٢. خلال هذه الفترة حصلت البدايات الأولى للنشاط الإستيطاني اليهودي، إلا أن مشاريع هذه المرحلة لم تلق النجاح المطلوب بسبب عزوف اليهود أنفسهم عن الهجرة إلى فلسطين، والتوجه بدلاً من ذلك إلى الولايات المتحدة الأميريكية أو الإنخراط في المجتمعات الأوروبية. واستمرت هذه المرحلة حتى بداية الإنتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠.

المرحلة الثانية: مرحلة الإنتداب البريطاني على فلسطين وحتى قيام دولة إسرائيل. وفي هذه المرحلة بدأ الإستيطان الفعلي في فلسطين، حيث تم تكثيف عمليات إستملاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وتدفق الهجرة اليهودية، حيث شهدت هذه المرحلة الموجات الثالثة والرابعة والخامسة من الهجرات اليهودية.

المرحلة الثالثة: بدأت منذ إعلان قيام "دولة إسرائيل" وحتى عام ١٩٦٧. وفيها تمكنت إسرائيل من الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية والإستمرار في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات لاستقبال المهاجرين الجدد. وفي هذا الصدد يقول موشيه ديان: "من دون المستوطنات تصبح القوات الإسرائيلية جيشاً أجنبياً يحكم شعباً أجنبياً"، معبراً عن دور الإستيطان كمبرر للإحتلال وبقاء الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة التسوية السياسية وتوقيع إتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، حيث نشطت حركة الإستيطان في الأراضي الفلسطينية واستمرت أعمال تسمين المستوطنات وتوسيعها، وصولاً إلى إقامة جدار الفصل العنصري الذي سيطرت إسرائيل من خلاله على أكثر من ثلث مساحة الضفة الغربية.

و – المشاريع الإستيطانية وتأثيراتها:

شهدت الحركة الإستيطانية اليهودية بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران ١٩٦٧، أي بعد ما سمي تمويهاً بالنكسة، سلسلة من المشاريع كان أولها مشروع "ألون" الذي يقضي باستيطان إستراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية.

ثم جاءت خطة "غوش أمونيم"، وخطة "متتياهو– دروبلس" التي مثلت جناح الليكود، ومشروع "شارون" الهادف إلى إقامة قطاع إستيطاني يقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها. ومشروع "يوسي الفر"، ومشروع حزب الطريق الثالث، ومشروع "اوزيف شالوم" الذي مثله اليهود الأرثوذكس والمستوطنون، ومشروع الأمر العسكري للطرق رقم ٥٠ الذي صدر عام ١٩٨٣ ويهدف إلى ربط المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت بالضفة الغربية وقطاع غزة بشبكة من الطرق الخاصة.

وقد مرّ الإستيطان اليهودي بمراحل عديدة أشارت إلى تطوره وتوسعه المضطرد. فالفترة ما بين ١٩٦٧ – ١٩٧٤ مثلها حزب العمل الإسرائيلي (عفودا)، من خلال رئيس الحكومة "ليفي أشكول"، ومن بعده "غولدا مائير" التي أقامت تسع مستوطنات. وفي الفترة التي تلتها بين عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٧ استثمرت حكومة رابين العمالية نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ لتقيم ٩ مستعمرات جديدة أيضاً. بينما شهدت الفترة ما بين ١٩٧٧ – ١٩٨١ إنقلاباً تاريخياً بمجيء الحكومة الأكثر تطرفا بقيادة "مناحيم بيغن"، لتقيم في هذه الحقبة لوحدها ٣٥ مستوطنة.

وتطور الوضع للأسوأ في الفترة التي تلتها بين العامين ١٩٨١– ١٩٨٦ لتقيم حكومة قادة عتاة الليكود ممثلة بـ "شامير ومناحيم بيغن" ٤٣ مستوطنة جديدة، وتأتي حكومة الليكود مرة أخرى لتضيف ٧ مستوطنات جديدة بين العامين ١٩٩٠ – ١٩٩٢ بقيادة " اسحق شامير".

وعلى الرغم من توقيع إتفاقية أوسلو مع الجانب الفلسطيني عام ١٩٩٣، استمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سياستها القاضية بتوسيع المستوطنات وشقّ المزيد من الشوارع الإلتفافية التي قطعت أوصال الأراضي الفلسطينية.

وعدا عن التأثيرات الأمنية السلبية للإستيطان على الفلسطينيين، تظهر لهذا الإستيطان آثار ومشكلات أخرى على الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، فمصادرة الأراضي، وتجريفها واقتلاع الأشجار المثمرة، وتخريب المحاصيل الزراعية من قبل المستوطنين، وشق الطرق الإلتفافية، كل هذا يؤثر سلباً وبشكل كبير

على حياة الإنسان الفلسطيني وقدرته على الصمود. ووجود هؤلاء المحتلين العنصريين الإسرائيليين المدججين بالسلاح في هذه المستعمرات الملاصقة للقرى والمدن الفلسطينية يشكّل أمراً مقلقاً على الدوام بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين الذين يرقبون تحركاتهم بعين الريبة خوفاً من إقدامهم على تكرار استفزازاتهم العنصرية الدائمة. والجدير بالذكر أن تأثير الإستيطان على الفكر السياسي الصهيوني يمتد ليشمل كافة أشكال الخطاب السياسي والحزبي والأمني والإعلامي، ويأتي في المقدمة تأثير الإستيطان على تنمية الحياة الفلسطينية. لاشك أنه كانت لحركة الإستيطان الصهيوني آثار سلبية وكارثية عديدة على حياة الفسطينيين وقدرتهم على التطور والنمو في وطنهم من أبرزها :

١- السيطرة اليهودية على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الطبيعية.

٢- قطع التواصل والإتصال الجغرافي والديموغرافي والعمراني التنموي بين القرى والمدن الفلسطينية بالكتل الإستيطانية المكثفة.

٣- تشكيل أطر ونظم إدارية وبلدية مزدوجة في وقت يتم حرمان البلديات العربية من أي دعم يذكر.

٤- تخطيط وتنفيذ بنى تحتية مرتبطة بإسرائيل، ومنع الفلسطينيين من الإستفادة منها.

٥- تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات. وبذلك يلتحق إقتصاد هذه القرى بالمستوطنات؛ الأمر الذي يحول دون استقلالها الإقتصادي.

٦- أما بالنسبة للتأثير الأمني والإستراتيجي، فيمكن القول إن أبرز الأهداف الإستيطانية تكمن في منع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية/ إسرائيلية، تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات ولاية جغرافية واحدة متواصلة. كما أن وجود هذه المستوطنات لا يبشر بالأمان، ويهدد الكيان الفلسطيني العتيد بالشرذمة والتجزئه؛ لأن السيطرة الإسرائيلية على الطرق والمعابر التي تربط بين المحافظات الفلسطينية، تجعلها تحت رحمة المستوطنين المسعورين الذين باستطاعتهم إغلاقها متى يشاؤون.

٧ – إن موضوع الإستيطان في مدينة القدس، بآثاره السياسية والأمنية السلبية، هو أحد العناصر الهامة في الإجماع الإسرائيلي. فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة للكيان الصهيوني والتوسع الإستيطاني فيها وحولها ليست محور نقاش بين أي من التيارات السياسية المختلفة. وقد تبين أن تأجيل المفاوضات النهائية

حول وضع القدس وقضايا المستوطنات واللاجئين والحدود ومسائل أخرى في اتفاقيات أوسلو، إلى المفاوضات النهائية إنما جاء في مصلحة الجانب الإسرائيلي في كل الظروف والحالات.

أما بالنسبة لأهداف الإستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس فنذكر ما يلي:

١- تهويد مدينة القدس وصبغها بالصبغة اليهودية وتغيير معالمها.

٢- جعل اليهود أكثرية والعرب أقلية فيها.

٣- السيطرة على الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة، والتحكم في كافة المرافق بالمدينة.

٤- ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لتصل إلى أكثر من ربع مساحة الضفة الغربية.

٥- تدمير الأحياء العربية.

٦- خلق هيمنة ديموغرافية يهودية مطلقة في القدس لتكون العاصمة الأبدية لإسرائيل بأغلبية يهودية تصل إلى مليون شخص.

٧- محاصرة التجمعات السكانية العربية الكثيفة شمال وجنوب القدس، وفصلها عن القدس.

٨- دمج الجزئين الشرقي والغربي في مدينة القدس.

٩- خلق وقائع جغرافية وسياسية وسكانية يصعب التراجع عنها في حال التفاوض مع العرب، أي فرض واقع إستيطاني إسرائيلي على مدينة القدس يصعب التخلي عنه حال حدوث مفاوضات الحل النهائي مع العرب.

ز - ردود الفعل الفلسطينية والعربية:

أدرك الفلسطينيون، والعرب عموما، مخاطر الإستيطان والهجرة الصهيونية، مما اضطرهم لمواجهة المخطط الصهيوني في وقت مبكر، فقاموا بتأسيس عدد من الأحزاب والجماعات الناشطة لمقاومة الهجرة الصهيونية. لكن لم تحل اليقظة الفلسطينية والعربية، من تزايد الخطر الصهيوني، الذي منح دفعة دولية كبيرة، إثر وعد بلفور عام ١٩١٧، الذي منح اليهود وطنا قوميا في فلسطين، والذي كان من أبرز تداعياته دخول القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة، وقعت على أثرها فلسطين برمتها تحت الإنتداب البريطاني الذي راح

يكشف عن وجهه الحقيقي الداعم للجماعات الصهيونية والمسهل لها سبل الهجرة والإقامة، والمتغاضي عن جرائمها. وبالرغم من المحاولات الفلسطينية والعربية الممانعة للوجود الصهيوني والإستيطاني، (ثورتا البراق والقسام ١٩٢١و ١٩٣٦ وسواهما)، إلا أن الموقف العربي في حينه، كانت تنتابه نقطتا ضعف وسوء فهم هما: الرهان على إمكانية إحداث تغير في موقف الحكومة البريطانية الداعم جذرياً للمشروع الصهيوني أولاً. وثانياً ان الأحزاب السياسية الفلسطينية كانت أحزاب عائلات وعشائر متصارعة من أجل النفوذ والمكانة، مما أدى إلى انحراف الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك من حركة تعمل لأجل الشعب وضد الصهيونية والاستعمار، إلى حركة تتصارع فيها الشخصيات المريضة ذات الإرتباطات المشبوهة وسماسرة الأرض وكل من لدية هوس السلطة والمال والوجاهة. هذا الأمر جعل الجماهير الفلسطينية تفقد ثقتها بقيادتها، وتلجأ إلى وسائل جديدة في النضال، كان من أهم سماتها معاداة بريطانيا واعتبارها عدواً لا صديقاً كما كانت تروج له بعض الأنظمة العربية المرتبطة وجوديا بها، ومن ثم اللجوء إلى الكفاح المسلح، الذي شكل إستراتيجية جديدة في النضال اقترنت بعودة الفكر الداعي للوحدة العربية، كتعبير عن اعتراف الفلسطينيين بفشل المراهنة على شعار (يا وحدنا) أي على العمل الوطني المنفصل عن الأمة.

من هنا عادت فكرة الوحدة والقومية العربية، لتحتل موقع الصدارة في إطار الفكر السياسي الفلسطيني والعربي. وقد تعزز هذا التوجه بإعلان تشكيل بعض الأحزاب الداعية الى الاستقلال. وإثر اشتداد الثورة الفلسطينية، وزيادة التضامن العربي مع فلسطين، اقترحت بريطانيا تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، إلا إن هذا الإقتراح رفضه العرب. وإزاء المعارضة العربية قامت بريطانيا بإحالة القضية الفلسطينية للأمم المتحدة، التي بدورها قررت في اجتماع الجمعية العامة عام ١٩٤٧، إنهاء الإنتداب وتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وفق خرائط قررت سلفا. كما وتقرر تدويل القدس، وتعاون الدولتين إقتصاديا.

وأدى قرار التقسيم بدوره إلى ثورة عارمة من قبل العرب والفلسطينيين، الذين رفضوا القرار، وعبروا عن استيائهم من الدول التي أيدت إقامة دولة يهودية على جزء من فلسطين ورفعوا شعار " لقد أعطى من لايملك لمن لا يستحق ".

ومن الجدير بالذكر أن الواقع العربي المتردي في حينه كان من أهم العوامل التي ساهمت في إقامة الدولة الصهيونية واستيلائها على مساحات كبيرة خارج حدود التقسيم، فدول الجامعة العربية كانت تعاني حالة من الفرقة والانهيار والتواطؤ مع المستعمر. وما إن دخل الجيش العربي إلى فلسطين، بقيادة الجنرال الإنكليزي غلوب باشا، في أيار ١٩٤٨، حتى سارع إلى نزع سلاح الفلسطينيين، وتقييد حريتهم في الحركة. ومنذ ذلك

التاريخ تم تغييب الفلسطينين عن ميدان قضيتهم، وكان هذا بداية التدخل الرسمي العربي السلبي في أعقاب وضع القضية في أيادي الجامعة العربية العاجزة سياسياً وبيروقراطياً.

أما الحركة الوطنية الفلسطينية فكانت سماتها الإرتجال وغياب الرؤى ونقص الإمكانيات، مع أن الفلسطينيين قد أبدو في حينه بسالة في الدفاع عن مدنهم وقراهم وأعراضهم، في وجه العصابات الصهيونية المتوحشة.

وإجمالا جاءت نكبة عام ١٩٤٨، لتشكل صدمة كبيرة للشعب الفلسطيني، الذي أجبرته الممارسات الإسرائيلية الصهيونية الإستيطانية والقمعية، على النزوح والهجرة إلى بلدان الوطن العربي القريبة، سوريا ولبنان والأردن، حيث نزح قرابة سبعمائة ألف لاجئ إلى البلدان المذكورة. وساهمت النكبة في إجراء تحول جذري في الواقع الديموغرافي والجيوسياسي الفلسطيني والعربي، لدرجة أضحت فيها النكبة رمزاً وسبباً لجميع مظاهر التخلف والضعف التي تعاني منها الأمة العربية من استعمار وتجزئة وفتن وصراعات عبثية.

باختصار لقد شكل الإستيطان والمستوطنات اليهودية رأس الحربة في برنامج إسرائيل التوسعي القائم على فرض سياسة الأمر الواقع على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وشهدت حركة الإستيطان في الأراضي الفلسطينية بالذات فترات مد وجزر، إلا انها وحتى الآن تعد سياسية ثابتة لدى سلطات الإحتلال وخاصة في مناطق الضفة الغربية والقدس، ما يؤكد عزم إسرائيل الدائم على بقاء سيادتها الفعلية على الأراضي العربية التي تحتلها، فالخرق الإسرائيلي مايزال مستمراً لجميع الإتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وخاصة قواعد القانون الدولي الإنساني، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على عدم جدية إسرائيل وداعميها في عملية التسوية التي يتم التلويح بها عربياً ودولياً من وقت لآخر من أجل الخداع والتخدير والمماطلة وتضليل الشعوب وكسب الوقت لتعزيز الإستيطان. ذلك أن الفلسفة الصهيونية التي تقوم على هذه السياسة إنما تعتمد مبدأ فرض الأمر الواقع بالقوة واكتساب الوقت، ويؤكد ذلك استمرار مضي إسرائيل في إقامة جدران الفصل العنصري وشبكة الطرق الإلتفافية التي شقت بحجة الربط بين المستوطنات، مع أن الغرض الحقيقي منها هو منع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية وعزلها في كنتونات محاصرة بالمستوطنات والمستوطنين المتطرفين المسلحين.

٢- التوطين: المشروع الصهيوأميركي الدائم:

أ- مقدمة

لقد طرد الصهاينة بقوة السلاح أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية فلسطينية عام ١٩٤٨ واستولوا على أراضي أهلها. واقترف الصهاينة ما يزيد عن ٣٥ مجزرة لكي يتحقق لهم الإستيلاء على فلسطين. وقد بينت الملفات الإسرائيلية التي فتحت مؤخراً أن ٨٩% من القرى قد هُجرت بسبب عمل عسكري صهيوني، و ١٠% بسبب الحرب النفسية (نظرية التخويف وإثارة الرعب)، و ١% فقط بسبب قرار أهالي القرية. ويوجد اليوم في إسرائيل ٢٥٠ ألف لاجئ داخلي كلهم منعوا من العودة إلى قراهم الأصلية. والمثال على ذلك قريتا إقرت وبرعم، فأهل هاتين القريتين طردوا من موطنهم في تشرين الثاني ١٩٤٨ ووعدوا بالعودة خلال أسبوعين، ولم يعودوا حتى الآن بعد ٥٢ سنة رغم صدور حكم لصالحهم من المحكمة العليا الإسرائيلية. وقد أكد المجتمع الدولي على حق اللاجئين في العودة بموجب القرار ١٩٤ أكثر من مائة مرة خلال ٥٢ سنة، في ظاهرة ليس لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. وهذا القرار يتعدى القرار ٢٤٢ الداعي إلى إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، كما أنه لا يتعارض مع قرار التقسيم ١٨١ الذي يقضي بحق كل مواطن في بيته وأرضه بغض النظر عن سيادة الدولة التي يعيش فيها. كما أن حق العودة مكفول بالمادة ١٣ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، بل إن حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تسقط بالإحتلال أو السيادة أو مرور الزمن.

ب - الرؤية الإسرائيلية:

تتلخص الرؤية الإسرائيلية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بالتوطين كالتالي:

- عدم عودة اللاجئين، إلا أعداداً ضئيلة منهم في إطار لم الشمل.
- توطين اللاجئين حيث هم أو ترحيلهم الى الخارج.
- تعويض اللاجئين بمبالغ ضئيلة تدفعها الدول الغربية ودول النفط العربي.

في عام ١٩٩٤ سئل رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك اسحاق رابين: هل لدى إسرائيل الاستعداد للسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم فأجاب بكل وقاحة "إن مسؤولية اللاجئين يتحملها أولئك الذين شنوا حربا عام ١٩٤٨ منذ وجود إسرائيل. هناك مشكلة لاجئي اليهود من البلاد العربية والإسلامية حيث استوعبتهم

إسرائيل، وهم حوالي ٦٠٠ ألف يهودي تركوا ممتلكاتهم وراءهم ومن الممكن بحث قضية اللاجئين بعد التوصل الى حل الصراع العربي الإسرائيلي والحل هو شطب حق العودة المنصوص عليه في القرار ١٩٤ الصادر في ١١-١٢-١٩٤٨".

ج – إشكالية اللجوء :

تعتبر مشكلة اللجوء الفلسطيني إلى الشتات نتاج نصف قرن من التواطؤ العربي الرسمي بسبب الإرتهان للخارج والتخطيط الإستعماري– الصهيوأميركي المحكم، ومن الإستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهجير أبنائها والذي بدأ بالفعل قبل الإعتداءات الصهيونية على فلسطين وإعلان دولة الإحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ . فقد بدأت الموجه الأولى من التهجير القسري ما بين أعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ بسبب ممارسات السلطات البريطانية تساعدها العصابات الصهيونية لقمع الثورات الفلسطينية والعصيان المدني. أما الموجة الثانية فقد بدأت وبشكل واسع بعد صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، إذ قامت العصابات الصهيونية بطرد حوالي ٣٠,٠٠٠ نسمة من الفلسطينيين المقيمين في الحيز الذي كان مخصصًا للدولة اليهودية بحسب قرار التقسيم رقم ١٨١، وتبعها طرد ٧٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨، معظمهم من الطبقات الغنية بسبب فقدان أراضيهم نتيجة للأعمال الهجومية التي قامت بها العصابات الصهيونية. وتعتبر هذه الأعمال الإجرامية التي شنتها العصابات الصهيونية في ذلك العام وانتهت بقيام دولة الكيان الصهيوني الغاصب، السبب الرئيس في تهجير العدد الأكبر من الفلسطينيين حيث طرد الصهاينة بقوة السلاح أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية واستولوا على أراضيهم التي تغطي ٩٢% من مساحة "دولة إسرائيل" المعلنة. ولم تتوقف عملية التهجير، بل استمرت حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية، الأمر الذي يؤكد من الأساس السياسة المخططة والممنهجة لطرد السكان الفلسطينيين المحليين وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم. حيث تركزت أساليب الحركة الصهيونية لهذه الغاية في اتجاهين: الأول، تمثل في عمليات الإرهاب والقتل والترويع التي نفذتها عصابات الهاغانا وشتيرن وليحي وسواها، وأدت إلى تدمير المدن والقرى وقتل الأبرياء بأساليب متوحشة. والثاني تمثل في حرمان الفلسطينيين من لقمة العيش مما تسبب في هجرتهم للبحث عن العمل أو من خلال فرض الضرائب وإغراق الأسواق بالبضائع المستوردة لضرب البضائع المحلية.

وللتأكيد على السياسة الممنهجة هذه قامت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، وبعد ثلاثة أيام من إعلانها، بتشكيل لجنة خاصة للتأكد من عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وتوسيع إطار طردهم وترحيلهم

حيث قامت باستكمال هدم القرى العربية وتوطين اليهود في المنازل العربية داخل القرى غير المهدمة. كما عملت اللجنة، في إطار توسيع عملية الطرد، على مساعدة العرب في البحث عن مكان آخر للسكن فيه.

أما بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ فقد أخذت السياسة الإسرائيلية منحى آخر، خاصةً بعد أن تبين لها أن السكان لم يقوموا بهجرة واسعة النطاق كما حدث عام ١٩٤٨، حيث عملت على تطبيق سياسة الجزرة والعصا فوفرت المواصلات المجانية لنقل المبعدين إلى الجسور المؤدية إلى الأردن، مع الطلب منهم بالتوقيع على نماذج مفادها أنهم غادروا بمحض إرادتهم وخصصت ٥٠ ليرة إسرائيلية لكل عائلة تريد المغادرة، كمساعدة لتغطية أجرة النقل خاصة من قطاع غزة.

ومن أجل إتمام هذه العمليات أقامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي مكاتب رسمية خاصة في المخيمات الكبيرة لتوفير مغريات الترحيل، إلا أن السكان الفلسطينيين تعرضوا من جهة أخرى لسياسة العصا، المتمثلة في استخدام القوة والبطش لإجبارهم على الرحيل، ويعتبر ما حصل في مخيم جباليا مثالًا واضحًا على هذه السياسة .

د – دور الأمم المتحدة :

لقد إصطدم دور هيئة الأمم المتحدة إزاء النكبة الفلسطينية، بكون هذه القضية قضية شائكة وذات أبعاد وتأثيرات محلية وإقليمية ودولية. وبالتالي كان لهذه الهيئة دور فعال في تفاقمها، بدءاً بقرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ووصولا الى القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الذي تنص الفقرة ١١ منه على: "تقرر الجمعية العامة أن عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة، وأنه يجب دفع تعويض عن ممتلكات الذين لا يرغبون في العودة ودفع تعويضات عن الخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لأصحابها وإرجاعها إلى أصلها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة بناء على قواعد القانون الدولي والعدالة".

وبناء على هذا القرار حاولت الأمم المتحدة تشكيل لجنة للتوفيق من أجل السماح للسكان الفلسطينيين بالعودة، إلى أن اغتيل الوسيط الدولي (الكونت برنادوت) على أيدي العصابات الصهيونية، وقد حال التعنت الصهيوني دون نجاح هذه المهمة. ونظراً لموازين القوى والتدخل اللامحدود من قبل الغرب الإستعماري، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك كله أدى إلى تحول خطير في مهمة هيئة الأمم

المتحدة عندما تم تشكيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فتحولت المشكلة من مشكلة سياسية قانونية إلى مشكلة إنسانية تقتصر على تقديم المساعدات العينية للاجئين بعد الفشل في إرجاعهم إلى وطنهم، خاصة وأن هذه الوكالة لم توفر الحماية الدولية لهؤلاء كما جرت العادة في حالات مشابهة في العالم.

لقد أثرت هذه الإجراءات على سياسات الدول المضيفة نتيجة للضغوط والإغراءات التي مورست عليها من قبل الدول العظمى، التي تتحكم بشكل واسع بسياسات هيئة الأمم المتحدة، مما ساهم في تهيئة البيئة الإقليمية لطمس معالم هذه القضية وتسويتها خارج إطار حق العودة المعترف به دولياً، الأمر الذي يعتبر تقصيراً وتخلياً من الأمم المتحدة عن تطبيق قرارها.

وإذا ما أضفنا إلى ما تقدم تعريف الأمم المتحدة لمن هو اللاجىء، الذي أخرج أعدادًا كبيرة منهم من إطار الإعتراف الدولي بهم كلاجئين، وإذا ما أضفنا حصر نشاط الأمم المتحدة في مراكز لجوء محدودة (الضفة والقطاع والأردن ولبنان وسوريا)، وعدم تقديمها خدمات لهم في المراكز الأخرى، فإن هذا يدخل الشك والريبة في مواقف هذه الهيئة الدولية التي تتعاطى بليونة مع محاولات إخراج اللاجئين من المخيمات وتذويبهم في المجتمعات المضيفة، من خلال مساعدتهم على الإعتماد على الذات وتحقيق الإستقلال الاقتصادي، الذي يشكل بداية اندماج الأجيال المقبلة في هذه المجتمعات.

ومن الواضح أن الإندفاع الدولي، وخاصة الأميركي، للمساعدة في تحسين وضع اللاجئين ودمجهم، أي التعامل الإنساني وليس السياسي مع مشكلتهم، إنما ينبع من الفهم الإستراتيجي الأمريكي المستمد من المصلحة الإسرائيلية. ولقد شجعت هذه الإستراتيجية إسرائيل على التمادي في التعنت، والعمل على حل قضية اللاجئين خارج إطار الشرعية الدولية، لاسيما على أساس نزع فكرة العودة إلى الوطن من أذهان اللاجئين، ومن أجل ذلك اتبعت السياسة الإسرائيلية الخطوات التالية:

١- تغيير معالم الوطن الأم الذي عرفه الفلسطينيون وعاشوا فيه (التهويد)، بإحلال مستوطنين جدداً وإقامة مستوطنات وطرق التفافية وجدران فصل.

٢ - إحداث تغييرات في بيئة اللجوء في المحيط الإقليمي، بهدف تسهيل استقبال اللاجئين واستقرارهم في المنفى كبديل عن الوطن .

٣ – التقاطع في المصالح الإسرائيلية والغربية التي كانت مسؤولة عن الغالبية العظمى من مشاريع التوطين، مع إستغلال حاجة بعض الدول للدعم الأمريكي والغربي في التنمية الاقتصادية، بهدف التأثير على مواقفها الداعمة للحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة.

يتضح مما سبق أن التقاطع في المصالح بين الحكومة الإسرائيلية والدول الأوروبية وأميركا يؤدي إلى الضغط على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وتسييس مواقفها، خاصة تلك السلوكيات المتمثلة في تحويل تمويل الوكالة إلى برامج تطبيق السلام الذي يعتبر تسييسًا لدور الوكالة، ثم محاولة تعريب قضية اللاجئين من خلال رفع مساهمات الدول العربية في موازنة الوكالة، للتهرب من المسؤولية الدولية عن هذه القضية وتحويلها إلى قضية فلسطينية بحتة، من خلال جعلها قضية تفاوضية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ما يعني تحويل الأعباء والمسؤولية عن اللاجئين في الضفة والقطاع إلى السلطة الوطنية نفسها تهرباً من مستلزمات الشرعية الدولية.

هـ – دلائل تخلي الأمم المتحدة عن تطبيق قرار حق العودة رقم ١٩٤:

لابد من تسجيل تراجع دور الأمم المتحدة عن مواقفها من قضية اللاجئين وعدم جديتها في تطبيق القرار رقم ١٩٤ مما أوجد البيئة الخصبة لطرح مشاريع التوطين، وتبادل الأفكار بهذا الخصوص من أجل دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة وتذويب القضية الفلسطينية، لتصبح فلسطين فعلا أرضاً بلا شعب بعد أن تم تشريد شعبها وطمس معالم شخصيته الحضارية والثقافية والتاريخية. والمعضلة أن الأمم المتحدة تتحول عند بحثها في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مجرد أداة أميركية للتغطية على الإنتهاكات والمظالم الصهيونية والشواهد على ذلك لا تحصى من أبرزها:

١ – بالرغم من التأكيد على حق العودة سنويًا في اجتماعات الأمم المتحدة وبما يزيد على مئة وعشر مرات حتى الآن، إلا أن الرفض الإسرائيلي لتنفيذ هذا القرار ما يزال مستمراً من دون أن تحرك هيئة الأمم المتحدة ساكنًا.

٢ – لم يتمكّن الفلسطينيون من إنشاء دولتهم الخاصة بالرغم من القرارات الدولية في هذا الصدد.

٣ – عجز لجنة التوفيق والمصالحة عن القيام بمهامها وإعادة مائة ألف لاجىء مقابل الحصول على صلح مع العرب.

٤ – عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ بروتوكول لوزان الخاص بعودة اللاجئين الصادر في ١٢ ايار عام ١٩٤٩

٥ – إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) بناءً على قرار من الجمعية العامة رقم (٣٠٢)، حيث أخذ يتضح أن المزاج الدولي يتجه نحو إيجاد حلول إقتصادية فقط لقضيتهم لدمجهم وليس إعادتهم لوطنهم.

٦ – قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ الذي ينص على تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين لم يؤكد على الشق السياسي في المشكلة، وهذا يعني غض النظر عن عودتهم بل مجرد تعويضهم ومساعدتهم حيث هم.

و – محاولات وكالة الغوث التخلي عن دورها :

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) من جهتها تتبع سياسة صامتة ومتسارعة للتملص من مسؤولياتها التاريخية خاصة بعد إتفاقيات أوسلو لسنة ١٩٩٣، وهذا التملص ظهر في الإجراءات التالية:

١ – إعلان المفوض العام بيتر هانس عن عدم تسديد الدول المانحة التزاماتها المالية لصندوق الوكالة، واعتبار الوكالة تقنياً في حالة إفلاس، وأنها بصدد إعلان إفلاسها رسميًا منذ نهاية عام ١٩٩٧، وهذا يعني توقفها عن تقديم خدماتها.

٢ – إشراك اللاجئين في عملية تمويل وكالة الغوث، من خلال فرض رسوم مالية على المستفيدين من خدماتها.

٣ – تقليص بعض الخدمات التي كانت تقدمها خاصة تغطية نفقات الحالات المرضية وتقليص الدواء.

٤ – إعادة النظر في التعليم المجاني واستيفاء الرسوم بدل كتب وقرطاسية.

٥ – حصر الخدمات الإجتماعية التي تقدمها بحيث تقتصر على من تسميهم: حالات العسر الشديد.

٦ – محاولة الوكالة تخفيف الأعباء المالية عن الدول الغربية المانحة وزيادتها على الدول العربية. وهذا يساعد على تحويل القضية من قضية عالمية إلى قضية عربية محدودة.

ز – مشاريع التوطين:

تعتبر مشاريع التوطين التطور الطبيعي للفكر الصهيوني الإستيطاني العنصري، المبني على الإستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية وأقل نسبة من المواطنين الفلسطينيين، وبالتالي ترحيل الشعب الفلسطيني منها في ظل تقاطع المصالح بين الحركة الصهيونية العالمية والإستكبار الغربي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، بعد أن تبنت إستراتيجية الحفاظ على أمن إسرائيل الكامل، وربطتها بمشكلة اللاجئين وما يمكن أن تشكله من خطر على هذا الأمر.

لقد سعت إسرائيل ومنذ العام ١٩٤٨ الى نفي مسؤوليتها الأخلاقية عن نكبة الشعب الفلسطيني، وبذلك أنكرت على اللاجئين حقهم في العودة الى أراضيهم التي هجروا منها، بادعاء أن السكان العرب الفلسطينيين تركوا أراضيهم كنتيجة طبيعية للحرب دون أي تخطيط مسبق من الحركة الصهيونية، كما ادعت إسرائيل ان ترك السكان المحليين لمدنهم وقراهم وجميع ما يملكون جاء استجابة لنداءات القادة العرب. وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى ما طرحه شلومو غازيت الخبير في الشؤون الإستراتيجية فيما يتعلق بحق العودة بأن الأوساط الإسرائيلية أجمعت على رفض هذا الحق من حيث المبدأ وأضاف: "إن إسرائيل ترفض هذا الحق في الدرجة الأولى على الصعيد المبدئي، إذ أن إعترافها بحق العودة إنما ينطوي على الإقرار بمسؤوليتها عن التسبب بالمشكلة من أساسها، وهذا يرتب عليها تبعات لا يمكن أن تتحملها لأنها لا تعتبر نفسها بصورة قاطعة مسؤولة عن حرب عام ١٩٤٨، وبالتالي فهي لا تتحمل نتائجها، ولهذا السبب يرفض الكثير من الإسرائيليين إلتزام إسرائيل بإستيعاب عدد محدود من اللاجئين بناء على معايير لم شمل العائلات، كما ترفض الحكومة الإسرائيلية العودة على أساس عملي، حيث لا إمكانية لإعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيليين بأكمله، ذلك أن قسماً كبيراً من المستوطنات القائمة في إسرائيل مشيدة على أماكن كان يستوطنها عرب فلسطينيون سابقاً، ولا توجد طريقة أو إمكانية لإعادة هذه الأراضي والأملاك إلى من كان فيها قبل عام ١٩٤٧ من دون اقتلاع مئات الألوف من الإسرائيليين من أماكنهم، مما سيحدث هزة مدمرة في المجتمع الإسرائيلي". ويضيف غازيت أنه لو سُمح للاجئين بالعودة إلى إسرائيل حتى من دون عودتهم إلى أراضيهم الأصلية، فهذا سيهدد الصبغة اليهودية للدولة بشكل كبير.

والواقع أن طرح مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين كان قد بدأ في كيان العدو منذ شهر آب عام ١٩٤٨ مع تشكيل ما عرف بلجنة "الترانسفير" (الترحيل) الإسرائيلية، وقد كان الهدف من إنشائها هو وضع الخطط والمشاريع الآيلة إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وعمل كل ما يمكن لتقليص عدد السكان العرب في الكيان العبري. وقد خضعت مشاريع التوطين الإسرائيلية إلى اعتبارات سياسية ودبلوماسية وعسكرية ونفسية، ذلك أن مشهد مخيمات اللاجئين أمام الملأ قد شكل شهادة دامغة على جريمة انتزاع الملكيات الخاصة عام ١٩٤٨، وبالتالي شكل شوكة قانونية وأخلاقية خانقة في حلق الحكومات الإسرائيلية خاصة بعد أن تحولت المخيمات إلى بؤر تركيز للهوية الوطنية الفلسطينية ومنطلق للمقاومة المسلحة ضد الإحتلال.

وأمام كل هذه الإعتبارات استمرت اسرائيل في مساعيها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين عبر التخطيط للأهداف التالية:

١- منع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

٢- تذويب قضية اللاجئين وإزالتها من قلب الصراع العربي الإسرائيلي.

٣- تقليص الضغط الإنساني الدولي والدبلوماسي الغربي وضغط الأمم المتحدة على إسرائيل.

٤- تحطيم الهوية الجماعية للاجئين والإبتعاد قدر الممكن عن الإحتكاك بقضيتهم.

٥- العمل على إزالة المخيمات الموجودة في الضفة وغزة التي تشكل تهديداً لسيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من جراء حركة المقاومة المرتفعة والمتطورة في هذه المخيمات.

ح – المواقف المختلفة من التوطين:

في عام ١٩٥٥ أصدرت الجامعة العربية قراراً يمنع الدول العربية من السماح بالجمع بين جنسيتين عربيتين، بحيث لا تمنح الجنسية العربية للاجئ الفلسطيني حفاظاً على هويته.

وفي هذا السياق تعاملت الدول العربية المعنية كل حسب مصالحه، ففي الأردن يعامل القانون الأردني الفلسطينيين المواطنين فيه مثل معاملة الأردنيين من أصل شرق أردني. أما من ناحية التطبيق العملي فالأمر

مختلف، إذ يصعب على الفلسطينيين الحصول على وظائف حكومية بنسبة تقارب عددهم، كما يقل عددهم في البرلمان ويكاد ينعدم في الوظائف الحساسة.

وفي لبنان يقاسي اللاجئون كثيراً لأسباب إقتصادية وسياسية، ونظراً لتركيبة لبنان الطائفية والحرب بين الطوائف بعضها ببعض وبينها وبين الفلسطينيين، وخروج منظمة التحرير من لبنان وانحسار نفوذ القيادات الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو بشكل خاص. وبذلك وصل الوضع السياسي للاجئين في لبنان إلى الحضيض، إذ أقفلت عليهم المخيمات وقيدت تحركاتهم، ولم تعد لهم مرجعية سياسية واحدة، بل انفردت كل فئة بالسيطرة على أعضائها دون تنسيق مع الآخرين. أما من الناحية الاقتصادية فقد تدهور وضعهم أيضاً بسبب خروج المنظمة التي كانت تنفق الأموال على الخدمات الاجتماعية، وبسبب منع الحكومة اللبنانية الفلسطينيين من مزاولة ٧٣ مهنة، وبسب تخفيض خدمات وكالة الغوث التي أحجم المانحون الأوروبيون والأميركيون عن تقديم الدعم الكافي لها، خدمة لأهداف أوسلو وللضغط على الفلسطينيين لقبول التنازل عن معظم حقوقهم.

وفي سوريا يتمتع اللاجئون بكافة الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن السوري عدا الحقوق السياسية كالترشح والإنتخاب، ونشاطهم السياسي محكوم بالسياسة السورية ومراقب بشدة، فلا يسمح بالتجمعات أو تكوين جمعيات أو التعبير الحر إلا في أضيق الحدود.

وفي الضفة الغربية وغزة كان اللاجئون والمواطنون تحت الإحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، وعندما أنشئت السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ حصل إنتعاش سياسي وإقتصادي، لكنه ما لبث أن انتكس نتيجة للقمع السياسي لكل من يعارض إتفاقية أوسلو، ونتيجة للفساد الذي يمارسه بعض أصحاب النفوذ في السلطة الجديدة.

غير أن أكبر عامل في هدم الإقتصاد وسلب الحريات كان إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في إقفال الطرق وتطويق المدن وهدم المنازل، والقبض العشوائي على المواطنين واغتيال قادتهم، وبناء المستوطنات وإطلاق حرية قطعان المستوطنين للعيث فساداً، وتطبيق كل خطط العنصرية الإسرائيلية الفاشية. ورغم كون الأنروا الثابت الوحيد في حياة اللاجئين منذ إنشائها فإن خدماتها بدأت في التدهور من عدة نواح منها: العجز في ميزانيتها بسبب تلكؤ المانحين في الدفع حسب المعدلات السنوية، وزيادة عدد السكان التي تستوجب زيادة المنح لا خفضها.

أما الفلسطينيون في البلاد العربية الأخرى وخصوصاً الخليج فهم يعملون هناك بسبب كفاءتهم العالية وإخلاصهم في العمل وليس بموجب تسهيلات سياسية، بل على العكس، كانت الأوضاع السياسية ولازالت

أكبر عائق لوجودهم أو بقائهم أو شعورهم بالأمن والإستقرار. ففي حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) طردت أعداد كبيرة من الفلسطينيين من دول الخليج، ومنعت عودة ٣٥٠ ألف فلسطيني كانوا في الكويت وخرجوا أثناء احتلالها، ولايزال دخولهم إلى دول الخليج مقيداً ومحدداً جداً.

أما الفلسطينيون في أوروبا وأميركا فقد زاد عددهم كثيراً بعد غزو الكويت، ومصدر الزيادة ليس الهجرة من دول الخليج فحسب ولكن من لبنان أيضا. وتوجد الآن جاليات كبيرة في معظم الدول الأوروبية تتراوح بين خمسة آلاف في فرنسا إلى ١٥ ألفا في إسكندنافيا إلى ٣٠ ألفا في ألمانيا. وتوجد جالية عربية في إنكلترا لا تقل عن ٢٥٠ ألف نسمة، نسبة كبيرة منها فلسطينيون. وفي أميركا الشمالية توجد جالية فلسطينية تتجاوز ١٥٠ ألفاً. وفي أميركا الجنوبية أكثر من ذلك، خصوصاً تشيلي التي تعيش فيها أكبر جالية فلسطينية في العالم عدا دول الطوق، ولكن ليست كلها من اللاجئين بل معظمهم مهاجرون قدامى.

وقد امتازت الجاليات الموجودة في أوروبا وأميركا بالنشاط الإجتماعي والسياسي بسبب ممارسة الديموقراطية، وقد تطور هذا بسبب سهولة الإتصال وحشد الجهود بواسطة الإنترنت، كما لعبت الفضائيات العربية دوراً كبيراً في نقل الأخبار والأفكار.

في مفاوضات لوزان (١٩٤٩ – ١٩٥١) بعد الهزيمة – النكبة، أبدى العرب استعدادهم لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل بشرط عودة اللاجئين، ولكن بن غوريون رفض هذا العرض لأن معناه عودة اللاجئين. وعندما عرضت مشاريع التوطين في البلاد العربية رفضتها الحكومات العربية مع بعض الفروقات، إذ أبدى الأردن استعداده لتوطين عدد من اللاجئين في الضفة الغربية بقدر ما تتراجع إسرائيل عن خط الهدنة لإيجاد مكان لسكنى هؤلاء تحت سيادة الأردن، بمعنى أنه مثلاً لو تراجعت إسرائيل عن احتلال ٧٨% من فلسطين إلى ٥٤% –وهي النسبة المخصصة للدولة اليهودية في مشروع التقسيم– لأمكن للأردن استيعاب ٣٠٠ ألف لاجئ على الأقل هم سكان المنطقة المتراجع عنها.

ووافق الرئيس السوري حسني الزعيم عام ١٩٤٩ على مشروع خطة للإعتراف بإسرائيل وتوطين اللاجئين لديه بشرط دعم مادي وسياسي لحكمه من الولايات المتحدة، ولكنه لم يعش لينفذ هذه الخطة، بالإضافة إلى أن بن غوريون لم يقبل عرضه. باستثناء هذه المواقف الهامشية فإن الدول العربية كانت تصر دائما في اجتماعات الأمم المتحدة على حق اللاجئين في العودة، ولذلك صدرت قرارات كثيرة تؤيد هذا الحق.

أما موقف الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا فهو منحاز لإسرائيل، وكانت اقتراحاتها لحل مشكلة اللاجئين مستوحاة من المصالح الإسرائيلية. أما الآن فإن الحلول التي تطرح هي

حلول إسرائيلية تتبناها بالكامل الولايات المتحدة ولا تعارضها الدول الأوروبية، وتختبئ كلها وراء شعار "حسبما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي"، وهذا معناه إسقاط مرجع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والقبول بالحل الذي يفرضه الإسرائيليون على الفلسطينيين بموجب الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية والدبلوماسية.

ط – المخيمات وفشل سياسة التوطين:

شكلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس الشريف، الدليل الأبرز والشاهد الأساس على قضيتهم منذ النكبة وحتى اللحظة على أمل العودة الى ديارهم التي طردوا منها تحت تهديد السلاح وهرباً من المجازر والمذابح التي ارتكبت بحق أبناء جلدتهم، في إطار المؤامرة الكبرى التي قامت بها الدول الإستعمارية، وعلى رأسها بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في بلادهم بعد أن يتم تشريد المواطنين الأصليين وإذابتهم في البلدان المجاورة.

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم والمؤامرات الدولية تحاك في محاولة لتفكيك هذه المخيمات التي هي معلم من معالم النكبة الفاضحة، وصولاً الى توطين اللاجئين في الدول التي تنتشر فيها هذه المخيمات أو السماح لهم بالهجرة إلى دول أوروبية أو توطينهم في سيناء لمنع عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها.

وقد فشلت حتى الآن هذه المحاولات التي شاركت فيها، إلى جانب الدول الإستعمارية، ربيبة هذه الدول إسرائيل وكذلك بعض القوى والحكومات العربية التي لا تريد أن تعمل من أجل إعادة اللاجئين إلى ديارهم وتحمل تبعات الدخول في مواجهة مع إسرائيل ولوبياتها الرافضة لتطبيق حق العودة.

كما حاولت أيضاً وكالة الغوث المسؤولة عن هذه المخيمات، بين حين وآخر، التجاوب مع المؤامرات الدولية لتوطينهم والتخلص من قضيتهم وذلك من خلال تقليص الخدمات التي تقدمها لهم وعدم تحسين أوضاعهم المعيشية والإنسانية والصحية .. الخ.

واليوم نشهد محاولات جديدة لإزالة هذه المعالم توطئةً لإنهاء قضيتهم التي تدل على عجز الدول العربية والإسلامية في إرغام المجتمع الدولي وإسرائيل على تنفيذ قرار حق عودتهم إلى ديارهم ووطنهم فلسطين.

وعلى الرغم من كل هذه السلبيات فقد فشلت سياسات التوطين الإسرائيلية وسواها حتى الآن لأسباب عديدة من أبرزها:

– حالة العداء المستحكمة بين الشعب الفلسطيني وسلطات الإحتلال، والناتجة عن تهجيره واحتلال أرضه، وفشل محاولة تحطيم إرادته المتجسدة في ثوراته وانتفاضاته ومقاوماته المسلحة .

– تمسك اللاجئين بحقوقهم، وعلى رأسها حقوقهم السياسة الوطنية والإنسانية المتمثلة في حقهم بتقرير مصيرهم بأنفسهم وحقهم في العودة إلى فلسطين والتعويض عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية وبشرية.

– فشل مشاريع التوطين في تفكيك المخيمات وحل الهوية الوطنية الجامعة للاجئين سياسياً وإجتماعياً.

– إيمان اللاجئين بأن التوطين ما هو سوى وسيلة خبيثة للتخلي عن حقوقهم التاريخية في أرضهم ووطنهم، وبالتالي التخلي عن الهوية والإستمرار في المعاناة.

– ضغط الحياة الإجتماعية في المخيمات، مما يتنافى مع واقع الحياة الإجتماعية القديمة التي تتمحور حول العائلة، وبالتالي فقدان الأمان والإحساس بضرورة التشبث بالهوية الوطنية الجامعة .

– سياسة مشاريع التوطين خلقت حافزاً جديداً لإحياء وتفعيل النضال المسلح ضد الإحتلال ومن يدعمه.

إلا أنه منذ بضع سنوات، وللأسف، تدور في سوريا ودول عربية أخرى مؤامرة كبرى من أجل تصفية المخيمات الفلسطينية والقضية الأم التي تؤرق الدول العربية والغربية، وتكشف عجز الجميع عن المساهمة في إعادة اللاجئين إلى ديارهم ومواجهة إسرائيل.

فالحرب الأهلية التآمرية في المنطقة استهدفت أيضاً مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي جرى تدمير العديد منها وتهجير سكانها هجرة جديدة ربما هي أسوأ من هجرة عام ٤٨ لأن هذه الهجرة الجديدة تتم بأيد عربية متواطئة مع الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الاميركية. فعلى سبيل المثال نجد أن أكبر مخيم للاجئين في سوريا وهو مخيم اليرموك الذي كان يضم اكثر من ١٦٠ الف لاجيء فلسطيني عدا عن سوريين، لا يقطنه الآن سوى عشرة آلاف لاجيء فلسطيني يعيشون في ظروف معيشية غاية في السوء حيث النقص في الغذاء والماء والحصار من جميع الجهات وسيطرة داعش الإرهابية على أجزاء منه. وقد استشهد المئات من أبنائه في هذه الحرب المدمرة، والباقي إما هاجروا هجرة ثانية إلى الدول العربية المجاورة أو إلى أوروبا وتركيا، أو غرقوا في البحار بعيداً عن وطنهم.

والشيء نفسه ينطبق على المخيمات الأخرى في سوريا والمنتشرة في مناطق حلب وحمص ودرعا وغيرها، حيث أدت الحرب الأهلية التي طالت هذه المخيمات إلى تدمير الجزء الأكبر منها، الأمر الذي دعا

أهلها لهجرانها هرباً من الحرب والدمار الذي لحق بها ولم يبق في سوريا من اللاجئين الفلسطينيين سوى ١٠٪ فقط وهم يعيشون في ظروف حياتيه صعبة ولا إنسانية مؤلمة .

أما في لبنان فحدث ولا حرج، فأوضاع المخيمات فيه بائسة لعدة أسباب منها تدمير بعض المخيمات وعدم إعادة بنائها من جديد، كمخيم تل الزعتر ومخيم نهر البارد. وكذلك إجراءات السلطات اللبنانية التي تحول دون تحسين ظروف معيشتهم، وكذلك تقليصات وكالة الغوث مما أدى الى هجرة أبناء هذه المخيمات للخارج بحثاً عن العمل وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ي – أثر مشاريع التوطين على حق العودة:

بالرغم من فشل مشاريع التوطين للأسباب التي ذكرناها آنفاً، إلا أن لهذه المشاريع عددًا من المؤثرات السلبية على حق العودة وهي:

١– إيجاد حالة من التفكك الإجتماعي والتشتت، لعدم قدرة المواطنين على بناء الإطار العائلي كما كان في السابق.

٢– إن برامج التوطين بالتشغيل، خاصة في المناطق البعيدة عن فلسطين تجعل من إندماج المهجرين أمراً سهلاً للجيل الثاني والثالث، الأمر الذي يهدد حق العودة.

٣– إن السياسات الإسرائيلية تقوم على ما يسميه الصهاينة بالسلام الإقتصادي أي توفير الظروف الأفضل لتحقيق إندماج الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة .

٤– الموقف الإسرائيلي المتصلب تجاه القرارات الدولية وحق العودة وطول فترة اللجوء، أثر سلباً على حق العودة بسبب زيادة أعداد اللاجئين.

٥– تقسيم اللاجئين وتشتيتهم ما بين الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ م والأراضي التي احتلت ١٩٦٧ م، والداخل والخارج ولاجئين ونازحين وطرح مشاريع مختلفة للتعامل معهم، مما يؤدي إلى تعدد المرجعيات ويزيد حدة المعاناة ويؤثر سلباً على حق العودة.

٦- تعامل مشاريع التوطين مع قضية اللجوء على أنها قضية إجتماعية إنسانية، وليست قضية سياسية وطنية يؤدي إلى فقدان الأمل ومن ثم الإندماج التدريجي.

٧- تعامل بعض الدول المضيفة مع اللاجئين بشكل يسهل إندماجهم، خاصة فيما يتعلق بمنح الجنسية.

٨- تراجع دور الأمم المتحدة وتعاطيها المتهاون بل والمتواطئ مع مشاريع التوطين يزيد من حالة البؤس، مما يشكل حافزاً لدى اللاجئين للبحث عن تحسين الظروف الإنسانية والعائلية مما يتسبب في الإندماج في المجتمعات المضيفة.

٩- الهزائم العربية المتتالية وخاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وأثرها النفسي الذي أدى إلى غض النظر عن الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ وعن اللاجئين المبعدين منها.

١٠- عدم تطرق القرار ٢٤٢ إلى حق العودة، والإكتفاء بالمطالبة بالتسوية العادلة لقضية اللاجئين مما ترك حالة من الإحباط لديهم.

١١- تأجيل قضية اللاجئين إلى قضايا المرحلة النهائية من مفاوضات أوسلو وإخضاعها للمفاوضات ضمن اللجان المتعددة الأطراف، قلل من الأمل لدى اللاجئين بحق العودة بعد طول انتظار.

١٢- طرح العديد من المبادرات ضمن لجان التفاوض المختلفة وغيرها وما رافق ذلك من تفهم لصعوبة تطبيق حق العودة أو إيجاد المبررات لقبول عدم تطبيق حق العودة بحسب القرارات الدولية، أدت كلها إلى مزيد من اليأس لدى اللاجئين.

١٣- قبول السلطة الوطنية الفلسطينية بإقامة الدولة المنشودة في الضفة والقطاع والتخلي عن أراضي الـ٤٨ أدى إلى شعور العديد من الفلسطينيين خارج هاتين المنطقتين بحالة من اليأس والإحباط.

خاتمة:

منذ عقود مضت من السنين الطوال والسياسات العربية والدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية تكرر نفسها ضمن دائرة مفرغه من الكلام العبثي حول السلام وعملية التسوية وإمكانية قيام الدوله الفلسطينيه المزعومة.

ومنذ عقود أيضا والقضيه الفلسطينيه قابعه في مستنقع الوعود ولعبة ما قبل وبعد موعد الإنتخابات الأميركية والإسرائيلية، فتارة يوهمون الشعب الفلسطيني بوجوب الإنتظار حتى انتهاء الإنتخابات الرئاسية الامريكية، وأخرى الإنتظار حتى ظهور نتائج الإنتخابات البرلمانية الإسرائيلية، وهكذا دواليك.

مرت عقود من الزمن على لعبة الإنتظار والحصار دون أن يحدث أي تقدم ملموس على ما يسمى مسار التسوية المزعومة، ومن ثم بعد أن تنتهي الإنتخابات تعود الأمور إلى ما كانت عليه في الإستمرار بعملية التسويف وقضم المزيد من الحقوق والأراضي الفلسطينية والعربية.

والغريب أن الذي يجري منذ أمد بعيد ليس الركض وراء السراب فحسب، بل الإستمرار في تمرير اللعبة نفسها طوعاً وتطوعاً من قبل العديد من القادة الفلسطينيين والعرب، أي شرعنة إحتلال فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني والتغطية على إستمرار الإستيطان المدعوم أميركياً. وهذا ما يدحض أكذوبة أن أمريكا كانت في يوم من الأيام "راعيه سلام"، لأنها ببساطة دولة راعية للإحتلال وداعمة للإستيطان وحامية للسياسات الإسرائيلية العدوانية والتوسعية في المحافل الدولية من خلال إستخدام الفيتو في مجلس الأمن، للحيلولة دون إدانة إسرائيل وجرائمها بحق الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨ وحتى الان. ناهيك عن تشريد أكثرية هذا الشعب وارتكاب كم هائل من المجازر بحق بنيه، واحتلال كامل فلسطين عام ١٩٦٧ وتهويد القدس وتغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية، وحصار قطاع غزة واستمرار الإستيطان قبل وبعد اتفاقية اوسلو ١٩٩٣، ثم مشروع " تهويد الجليل والنقب"، وصولاً الى قرار موافقة الحكومة الإسرائيلية الحالية على مشروع " برافر" الهادف إلى ترحيل سكان٤٥ قرية عربية في النقب .

لقد تحمل الفلسطينيون آلام النكبة وويلات الحروب والتشريد والإحتلال من أجل هدف واحد هو الإصرار على تحقيق حقوقهم الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف. وأهم هذه الحقوق هو حق العودة إلى البيت والأرض والوطن الذي طرد منه اللاجئ الأصلي أو غادره لأي سبب، وهذا الحق حق أساسي وليس مجرد حق سياسي، لأن الحق السياسي يمنح أو يمنع، أما الحق الأساسي فهو حق ثابت غير قابل للتصرف. وبالتالي لايملك أي إنسان، عربي أو غير عربي مهما كان موقعه أو منصبه أو لقبه، خيار التنازل عن حق العودة فالأرض أرض الفلسطينيين والمسلمين من البحر إلى النهر. والقدس عاصمة الفلسطينيين والمسلمين مهما عملت إسرائيل والمتواطئين معها على تغيير معالمها وبناء المستوطنات فيها.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى خطر داهم يفضح الكثير من النوايا الخبيثة لدى بعض الأنظمة والحكام العرب يترافق مع خطر التوطين بل ويكمله، وهو خطر التطبيع الذي يعني تغاضي العرب عن

الجرائم التي ارتكبها العدو في حق الأمة وهي تندرج في إطار جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة بشرية، بل والقبول بهذه الجرائم التي ماتزال مستمرة حتى اليوم منذ النكبة، ومن ثم بناء علاقات رسمية وشعبية وإقتصادية وثقافية وإستخباراتية مع العدو والتسليم له ب"حقه" في أرض فلسطين وكأن شيئاً لم يكن.

إن حق العودة نابع من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ومن قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الشهير الذي لا يزال يؤكده المجتمع الدولي كل عام، كما أنه نابع من حق الملكية الخاصة وحرمتها التي لا تنقضي بمرور الزمن أو الإحتلال أو السيادة أو أي إتفاق سياسي. وحتى القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين والسابق لقرار ١٩٤ فإنه لا يتعارض مع القرارات اللاحقة، لأن القرار ١٨١ يقضي بحق المواطن العربي الموجود في دولة يهودية في أن يأمن على نفسه وملكيته وحقوقه المدنية والسياسية دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو أي سبب آخر.

كما يحق للاجئين التعويض عن كل الأضرار المادية والنفسية التي تعرضوا لها على يد إسرائيل خلال خمسين عاماً. وعكس ما تقصد إسرائيل فإن التعويض ليس مطلوباً من قيمة الأرض والممتلكات فالوطن لا يباع. ومبدأ التعويض هو إعادة الشيء إلى أصله أو التعويض عن قيمته إذا استحالت إعادته إلى أصله، ويستحق اللاجئون عدة أنواع من التعويض: التعويض عن الخسائر المادية الفردية وهي الدمار الذي لحق بالأملاك والدخل المستحق من استغلالها لمدة خمسين سنة، والخسائر المعنوية الفردية مثل التشريد والتشتيت والمعاناة النفسية والإنسانية، وخسائر البنى التحتية الجماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات والمياه والثروة المعدنية، والخسائر المعنوية مثل فقدان الهوية وفقدان السجلات والحرمان من الأماكن المقدسة والحضارية.

ويبقى على اللاجئين المظلومين أن يستمروا في المطالبة بحقوقهم الشرعية التي يؤيدها القانون الدولي، ولا يخضعوا لمعطيات وظروف فترة من الزمن تتفوق فيها القوة العسكرية الإسرائيلية الغاشمة التي تريد الدوس على كل المقدسات والشرعية الدولية. بالتالي لابد للاجئين أن ينظموا أنفسهم ويحشدوا كافة طاقاتهم المادية والمعنوية، فهي كثيرة وهامة وتقلق بال أعدائهم، وعليهم ألا يستهينوا بهذه القوة، وقد أصبح الآن من الممكن تنظيمها في جمعيات أهلية تعمل بمثابة برلمانات موازية وتحرك الرأي العام المحلي والعالمي مع الإستفادة من شبكة الإنترنت والفضائيات وازدياد القوة الشعبية لحقوق الإنسان في كثير من البلاد.